مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

أهمية ودور أجهزة البلدية فى التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة جرش "دراسة ميدانية بمحافظة جرش بالمملكة الأردنية الهاشمية"

سمير فرحان أبو حرب*، راضى عبد المجيد الطراونة ومحمد سالم الطراونة

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة جرش

الملخص

إستهدف هذا البحث التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية والمتغيرات المتعلقة بالبلديات بمحافظة جرش ، التعرف على أبعاد التكيف والتكامل للوحدات المحلية والمشكلات والعقبات التى تواجه المشروعات المنفذة من ، الحلول المقترحة لمواجهة المشكلات والعقبات ، وتم إختيار خمسة بلديات على النحو التالى بمحافظة جرش (جرش الكبرى ، النسيم ، باب عمان ، برما ، المعراض) وتتكون هذه البلديات من 15 منطقة محلية ، وقد تم إختيار عدد 3 مبحوثين من كل منطقة وذلك ليمثلوا المجالس البلدية والتنفيذية فيها وبذلك أصبح إجمالى العينة (45) مبحوث.وكانت أهم النتائج: وجود علاقة ارتباطية طردية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين كل من (الحصول على الدورات التدريبية ، ودرجة الاستفادة من الدورات التدريبية) عند مستوى معنوية 0.01 ، ووجود علاقة ارتباطية طردية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين (بعد التكيف للبلديات) عند مستوى معنوية 0.01 ، وتبين أيضا وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية وبين (بعد التكيف للبلديات) عند مستوى معنوية 0.01 ، ووجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية وبين (بعد التكامل الأفقى لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات) عند مستوى معنوية 0.01 ، اتضح أن المبحوثين يرون أنه يوجد عدد من المشكلات التى تعيق قيام البلديات بمهامها مثل: مشكلات التخطيط ، والمشكلات التمويلية والمالية ، والمشكلات الإدارية والتنظيمية ، والمشكلات المجتمعية ، وأخيرا تم إستنتاج مجموعة من المقترحات على النحو التالى: تدريب العاملين ، الرقابة والمتابعة ، اللامركزية فى اتخاذ القرار ، زيادة الدعم المالى ، تشجيع المواطنين على المشاركة فى المشروعات.

الكلمات الدالة: التنسيق والتكامل ، الكفاءة والفعالية ، التنمية الريفية

المقدمة

تعتبر البلديات عنصرا أساسياً وشريكا أصيلاً بل إنها الفاعل الرئيسى فى إدارة شئون المجتمع ، فهى الأقرب إلى المواطن وهى التى تتعامل مع شئونه الحياتية اليومية ، كما أن مجال البلديات هو الإنسان فى بيئته أينما وجد وأينما كان ، وما يمس مصالحه وحاجاته ومتطلباته على المستوى المحلى ، ونشاط الإنسان يتم فى مجالات متنوعة ، منها المجالات السياسية والإجتماعية والاقتصادية ، ويعتبر رضا المواطنين وتنميتهم هو قاعدة الديمقراطية فيما يعرف بالمشاركة الشعبية ، حيث يتم إستقتاء جموع المواطنين أو إستطلاع رأيهم فى المسائل الهامة قبل إتخاذ المجلس الشعبى قرارات بشأنها.

كما أن موضوع الإدارات المحلية والرغبة في تطويرها يحتل أهمية خاصة في كافة دول العالم نظرا للتغيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والإقتصادية الكثيرة التي أثرت على الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد . (قانون البلديات" ، 2022).

وفي أيامنا هذه لم يعد النظام المركزي في أغلب دول العالم، قادرا على إشباع حاجات المواطنين الذين يطمحون باستمرار، خاصة كلما زاد وعيهم الثقافي والاجتماعي، للمزيد من المشاركة والحصول على المزيد من الخدمات، ولعل كبر حجم هذه الأجهزة الإدارية المركزية وتنوع مهامها أكد على ضرورة زيادة اهتمام أكبر بالجماعات المحلية لتتمكن الحكومات من الحصول على دعم أكبر من جانب الجماعات المحلية للسلطة المركزية. (قطاع البلديات والإدارة المحلية"، 2022).

المشكلة البحثية للدراسة:

من خلال الدراسات السابقة فى هذا المجال ولكى يحقق الإقتصاد الأردنى معدلات عالية من التنمية لابد وأن تتضافر كافة الجهود الحكومية والأهلية ، وأن تنشط كافة قطاعات المجتمع من القاعدة إلى القمة ، وأن يأخذ النشاط الاقتصادى الأولوية فى كافة قطاعات المجتمع لإيجاد فرص عمل جديدة، وأن تذلل كل العقبات أمام العمل المنتج. وقد يتبين وجود مشكلات عديدة تؤرق المجتمع المحلى ويصعب عليه حلها كما تبين أن المشكلات التى تسعى أجهزة الإدارات المحلية لحلها ليست ذات الأولوية لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ، كما لوحظ بطء شديد فى حل تلك المشكلات وتنفيذ المشروعات التى تخدم أبناء المجتمع المحلى وتراجع دور المحليات فى المجال الإقتصادى والاجتماعى وتوفير فرص عمل للشباب كما تبين وجود توزيع غير عادل للإعتمادات المالية على المناطق المختلفة لعمل البلديات ولوحظ تدنى العمل التطوعي ومشاركة الأهالي وإهدار كبير لموارد المجتمع المحلى.

وفي ضوء ما سبق دراسته يمكن زيادة الدور الذى تقوم به البلديات فى كيفية النهوض بالتنمية الريفية ، وسوف يتضح ذلك في أهداف الدراسة.

تســـاؤلات الدراســـة:

1- ماهو الوضع الحالى لكفاءة أداء البلديات فى عملية التنمية الريفية؟
2- ماهو الدور التى تقوم به تلك البلديات وهل هذا الدور له إسهام فى التنمية الريفية؟
3- أهم المشكلات التى تعوق أداء المشروعات المنفذة من خلال البلديات فيما يتعلق بعملية التنمية الريفية؟
4- ماهى المقترحات التى يمكن من خلالها تجاوز هذه المشكلات؟

أهـداف الدراســـــة:

إنطلاقاً من أبعاد المشكلة البحثية السابق ذكرها ، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية والمتغيرات المتعلقة بالبلديات بمحافظة جرش
- التعرف على أبعاد التكيف والتكامل للوحدات المحلية.
-التعرف على المشكلات والعقبات التى تواجه مشروعات التنمية الريفية المنفذة من خلال تلك البلديات.
-الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات وعقبات مشروعات التنمية الريفية المنفذة من خلال بالبلديات.

وبإستعراض هذه الأهداف تتضح أهمية هذه الدراسة حيث تقوم أجهزة البلديات بدوراً هاماً في تنمية المجتمع المحلي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ونظراً إلى تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إدارياً إلى عدد من البلديات فانه بقدر نجاح تلك البلديات في تحقيق التنمية الريفية بقدر نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية القومية الشاملة لذلك كان من الضروري توافر علاقات تنظيمية بين البلديات وبعضها البعض من جهة وبينها وبين أجهزة التنمية التابعة لها من جهة أخرى حتى تتوافر لها المناخ التنظيمي الذي يساعدها على تحقيق أهدافها .

الاطار النظرى:

تُعرف البلدية في الأردن حسب القانون بأنها مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات الاستقلال الإداري والمالي، ويتم تحديد حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها حسب القانون، وتستثنى من نظام البلديات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البتراء التنموي السياحي، ويتم إدارة البلدية من خلال مجلس يتألف من رئيس ورؤساء مجالس محلية وعدد من الأعضاء الذين يتم انتخابهم، وبشرط أن لا يقل عدد أعضاء أي مجلس عن سبعة أعضاء من

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: hurab410@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2025.357136.1371

ضمنهم الرئيس، ويمكن للوزير تقسيم منطقة البلدية إلى مجالس محلية، مع تحديد منطقة وحدود كل مجلس محلي وعدد الأعضاء الذين يمكن انتخابهم فيه على شرط أن لا يقل عدد الأعضاء عن 5، ويحصل العضو صاحب أعلى نسبة أصوات على رئاسة المجلس المحلي ، أما أمانة عمان فلا تعتبر من البلديات، ولكن تقسم بقرار من مجلس الوزراء إلى مجالس محلية تتحدد من خلال مجلس الوزراء، ويدير الأمانة مجلس يتكون من رؤساء المجالس المحلية التابعة للأمانة، ويشكلون نسبة 75% من أعضاء المجلس، والباقي يتم تعيينه بتنسيب من مجلس الوزراء، وبتنسيب من الوزير ومن خلال الأعضاء يتم اختيار أمين عمان. (شويات، 2023 ص6)

-البلديات في الأردن:

تم إنشاء أول مجلس بلدية في بلدية إربد عام 1883، وكان أقدم مجلس بلدي، وصدر أول قانون للبلديات في عام 1925، وتم خلال نفس العام عقد أول انتخابات بلدية، ومع مرور السنوات وتطور الحياة في المدن تطور نظام القوانين التي تنظم الإدارة المحلية في دستور عام 1952، ومن خلاله اتبع الأردن نظامًا يختص بالمجتمع المحلي يقسم إلى ثلاثة أنظمة، وهي نظام المحافظات، ونظام البلديات، ونظام إدارة القرى، وبعد قرار دمج البلديات في عام 2001، فإن المجالس القروية لم تعد موجودة ، وقبل عام 2002 كان عدد البلديات يصل إلى 328 بلدية، وبعد هذا التاريخ تم دمج العديد من البلديات، فنقص العدد إلى 99 بلدية دون أمانة عمان. مهام وزارة شؤون البلديات وهناك وزارة خاصة في شؤون البلديات، وتسمى وزارة الإدارة المحلية، وتم تأسيسها عام 1965، وتعد الوزارة مستشارًا فنيًا وماليًا لكافة المجالس المحلية، وتشرف على عمل المجالس البلدية، ومن مهام هذه الوزارة الأساسية: المساعدة في تمويل المشاريع الضرورية التي لا تستطيع موازنات البلديات تحملها. المساهمة في المشورة الفنية لمشروعات البلديات. المساعدة على توجيه ميزانية كل بلدية للحصول على أهداف بعيدة المدى. تعيين مواعيد الانتخابات البلدية وتحديد عدد أعضاء المجالس البلدية. الرقابة على أعمال البلديات في كافة المجالات. (وزارة الإدارة المحلية"، 2022)

ويمكن توضيح مفهوماً محدداً للتنمية الريفية هو أنها " عملية تغيير إرتقائى مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحى الحياة إقتصادياً وإجتماعياً وبيئياً يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفى بنهج ديمقراطى وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحى النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامى مع مجتمعه القومى الكبير من جهة أخرى".

-تجربة البلديات (منذ عام 1955ولغاية عام 1994) (الطعامنة، 1993، الطهراوي، 2004)

لقد بدأت تجربة البلديات في الأردن قبل هذا التاريخ بوقت كبير من خلال تطبيق قانون البلديات لعام 1938وكان للبلديات دور محوري في صدور الدستور الأردني لعام .1946 ، ورغم الظروف السياسية المضطربة التي مر بها الأردن في عام 1956ابتدأء من العدوان الثلاثي على السويس وحرب عام 1967 ، وتطبيق الأحكام العرفية في الأردن فإن تجربة البلديات قد استمرت. وكانت البلديات خلال هذه الفترة الوجه الديمقراطي الوحيد للأردن ، في فترة غياب البرلمان وسندرس تجربة البلديات من خلال طرح ثلاثة موضوعات رئيسية هي: تشكيل المجلس البلدي واختصاصات المجلس البلدي والرقابة على المجلس البلدي، أي الموضوعات الأساسية المؤثرة على عمل المجلس البلدي.

وسنثير فقط الموضوعات الرئيسية والأكثر حساسية لأن الهدف هو الكشف عن الثغرات التي بينتها القضايا المثارة أمام المحاكم والتطبيقات العملية من جانب الإدارة: تشكيل المجلس البلدي نصت المادة 121من الدستور الأردني عام 1952،الدستور المعمول به حالياً، على أن "الشؤون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقاً لقوانين خاصة."كما جاء في قانون البلديات 29لسنة 1955على أنه يتولى إدارة شؤون البلدة مجلس بلدي منتخب أعضاؤه انتخاباً مباش أو وفق أحكام القانون ويميز قانون البلديات المشار إليه بين حالات ثلاث وهي إحداث البلدية لأول مرة ومن ثم تشكيل المجلس البلدي العادي، وكذلك أسلوب معالجة النقص في عدد أعضاء المجالس البلدية وحل تلك المجالس

-معالجة النقص في عدد أعضاء المجلس البلدي:

إذا نقص عدد أعضاء أي مجلس بلدي عن النصاب القانوني فللوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يأمر باعتبار المجلس منحً لا أو يملأ المقاعد الشاغرة أو يعين لجنة تقوم مقام المجلس للمدة الباقية، وإذا انتهت هذه المدة قبل انتخاب مجلس بلدي جديد فلمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يقرر استمرار هذه اللجنة في ممارسة صلاحياتها أو أن يعين لجنة جديدة للمدة التي يراها مناسبة (المادة 8من قانون البلديات)، ويلاحظ هنا أن صلاحية مجلس الوزارء التقديرية واسعة وكبيرة ونرى أن يحدد القانون الحالات التي يحل فيها المجلس البلدي والحالات التي يمكن تعيين أعضاء آخرين في المراكز الشاغرة، كما نقترح منح المجلس البلدي وأعضائه الحق في الطعن بقرار حل المجلس أو إعفاء أحد أعضائه من عضويته نظًار لما لهذه الق ار ارت من آثار نفسية عميقة على الأعضاء الذين يتأثرون بها.

-اختصاصات المجالس البلدية:

وردت اختصاصات البلديات ضمن القانون 29لعام 1955محددة على سبيل الحصر وذلك أسوة بالنهج البريطاني في تحديد اختصاصات الجماعات المحلية، وقد وردت هذه الاختصاصات ضمن تسع وثلاثين مادة، تراوحت بين صلاحية تخطيط الشوارع ومنح رخص البناء وتزويد المدينة بالخدمات، كالخدمات الصحية وخدمات المحافظة على البيئة، ومحاربة الأمراض السارية. غير أن هذه الاختصاصات قد تقلصت بمرور الزمن وتمحورت في النهاية حول صلاحيات تخطيط البلدة ومنح رخص البناء ورخص الهدم والاهتمام بالنظافة ومتطلبات الصحة العامة، ولم تعد البلديات تمارس اليوم إلا ثلاثة عشر اختصاصاً، حيث انتقلت باقي الاختصاصات إلى الدوائر الحكومية الأخرى (قرار محكمة العدل العليا سنة 1992)

نظرية الدور الاجتماعي :

وتتضمن هذه النظرية أن جانبا من السلوك البشرى يأخذ شكلا معينا ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمركز والمكافآت الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في البنيان الاجتماعي فكل مركز اجتماعي يشغله الفرد في السلم الاجتماعي يمنحه مجموعة من الحقوق والوجبات التي تنظم تفاعله مع الآخرين ، هذا بالإضافة إلى أن كل مركز يرتبط بمجموعة من المعايير التي تحدد الأنماط السلوكية التي يتبعها شاغلوا هذه المراكز والسلوك المتوقع الذي يرتبط بمركز اجتماعي معين يسمى بالدور الاجتماعي.(الهندى، 2012، ص89)

وتقوم أيضا نظرية الدور علي عدة مفهومات أساسية مثل المركز والمكانة والدور والذات ، ويجمع بين هذه المفهومات كلها مفهوم عام وهو التفاعل ولكن هذه النظرية تختلف عن المدارس التفاعلية التي تقوم علي أساس أن الفعل الذي يحدث بين الأشخاص فعل متبادل ولكن يمكن النظر إلي التفاعل في هذه النظرية علي أساس أن كل فرد يدخل في تفاعل مع فرد أخر أو أكثر يؤدى أدواراً إيجابية تيسمى بالمشاركة من قبل الفرد في علاقاته بالآخرين الذين يكونون في النهاية البناء أو الوحدات المكونة للنسق الاجتماعي.(منصور ، 2000 ، ص ص 42- 43)

كما تبين " أبو حسين " (1999 ، ص 1167) أن أصحاب هذه النظرية أشاروا إلى وجود مفهومين رئيسين في هذه النظرية هما : الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية فالفرد يجب أن يعرف الأدوار الاجتماعية للآخرين ولنفسه حتى يعرف كيف يسلك ؟ وماذا يتوقع من غيرة ؟ وما هي مشاعر هذا الغير ؟ ، أما المكانة الاجتماعية فهي وضع الفرد في بناء إجتماعى ترتبط به التزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات ، ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع وهو ما يسمى بالدور الاجتماعي .

ويتضح من التعريفات السابقة أنه توجد مجموعة من التوقعات الاجتماعية الظاهرة والمتعلقة بمشاركة الإفراد في شئون تنمية مجتمعهم المحلي الريفى.

النظرية التفاعلية الرمزية:

تختلف التفاعلية الرمزية عن مختلف العقول والمعاني التي تميز المجتمعات الإنسانية ، ويتخيل أنصارها العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال النظر إليهما باعتبارهما وحدات اجتماعية متلازمة ، وإن محاولة فهم أحدهما إنما تتطلب الفهم الكامل للأخر . حيث إنه يمكن فهم المجتمع في ضوء عمل الأفراد , وكذلك النظر إلى هؤلاء الأفراد من خلال المجتمعات التي يعشون فيها . وذلك الكائنات الإنسانية يكون لديها القدرة على أن تعكس ذاتها , وهذه الذوات 'selves هي التي تعمل على توجيه السلوك الانسانى في المجتمع. (الرامخ وآخرون ، 2002 , ص ص 233 – 238)

ويذكر " عبد الرحمن " (2003 ص 176) أن نظرية التفاعلية الرمزية سوسيولوجية تسعى لدراسة دور الفرد وسلوكه داخل المجتمعات وداخل الجماعة التي ينتمي إليها هذا الفرد مع الاهتمام بمكان عملية التفاعل والتبادل الذي يحدث بين الفرد وذاته , أو بين الجماعة كغيرها من النزعات النفسية , كما تسعى لتحليل نسق المعاني والرموز نفس الوقت تحرص لتفاعلية الرمزية على رصد ودراسة المظاهر الرمزية للتفاعل ومركب العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع , وكيفية تنظيم هذه العلاقة .

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة لها صلة بموضوع البحث لكنها لم تحط بجميع جوانب الموضوعات المطروحة في هذه الدراسة ومنها على سبيل المثال:

1-دراسة (الشمايلة ،2022 ، ص ص165-177) بعنوان أهم المشكلات التي تواجه المجالس البلدية والوسائل الكفيلة بحلها :

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المشكلات التي تواجه المجالس البلدية والوسائل الكفيلة بحلها من خلال العرض الوصفي التحليلي والذي على أساسه تم

تناول أهم المشكلات التي تواجه المجالس البلدية والوسائل الكفيلة بحلها كإعادة تأهيل الكوادر البشرية في البلديات وتفعيل الرقابة على المجالس البلدية لتعزيز علاقتها بالمواطن، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل اليها أن بعض البلديات تعاني من قلة الموارد المالية مما يترتب عليه تأخر تقديم الخدمة للمواطنين على النحو المرجو، بالإضافة لاحتياج المجالس البلدية لكوادر إدارية مؤهله ومدربه ومداومة تدريبهم على أحدث الأساليب. وخلصت الدراسة إلى اهم التوصيات أنه على المجالس البلدية زيادة مواردها المالية من خلال تحصيل المستحقات العائدة لها على المواطن وتفعيل دور الجباه في تحصيل الضرائب والرسوم، كذلك العمل المادة تأهيل الكوادر البشرية في البلديات والعمل على رفع مستويات الموظفين في البلديات.، وتوثيق العلاقة بين البلديات والمواطن المحلي من خلال الحوار الشعبي وإتاحة الفرصة للمواطن بالمشاركة في أعمال المجالس البلدية، وعلى جميع البلديات تفعيل الدور التنموي وذلك من خلال إقامة مشاريع تنموية تعود بالنفع على البلديات والمجتمع المحلى وتتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات بأنها تبحث أهمية ودور أجهزة البلدية فى التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة جرش وهى دراسة ميدانية ، وقد حاولت كباحث في هذه الدراسة البحث والتمحيص باذلا قصارى جهدي لتغطية جميع جوانب الدراسة حتى تكون الفائدة على أكبر قدر ممكن.

2-دراسة (الهقيش ، 2022 ، ص9) بعنوان أردنيات في المجالس البلدية : مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن:

تهدف الدراسة الى التعرف على مشاركة المرأة في المجالس البلديه في الأردن. باستخدام المنهج النوعي,ولتحقيق اهداف الدراسة تم سحب عينة قصدية من البلديات بلغت 11 بلدية,تمت مقابلة9 رؤساء بلدية و15 امرأة وعقد ٥ مجموعات بؤرية مكونة من عضوات المجالس البلدية ,و7 مجموعات بؤرية مكونة من موظفي وموظفات المجالس البلدية. وخرجت الدراسه بنتائج أهمها أن المرأة تعتبر غير فاعلة في المجلس البلدي,وذلك يعود الى عدة اسباب أهمها: تهميش رئيس واعضاء المجلس البلدي لهن,وعدم معرفتهن بمهام عضو المجلس البلدي,إضافة إلى التنافس العدائي بينهن. وكما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات موجهة الى الحكومة او منظمات المجتمع المدني والجمعيات الدوليه وذلك لتعظيم دور عضوات المجالس البلدية

3-درساة (العواملة، 2023 ، ص748) بعنوان مدى فعالية الإدارة المحلية في الأردن ، دراسة حالة بلدية جرش الكبرى :

يهدف البحث إلى التعرف على مدى فعالية الإدارة المحلية في الأردن من وجهة نظر شمولية وتشمل تقييم تجربة المجالس القروية والبلدية ،و تجربة البلديات (منذ عام 1955ولغاية عام ، 1994) ودور الرقابة على البلديات ، وكانت أهم النتائج : من خلال دراستنا للتجارب المحلية الأربع على مستوى القرية والبلدية ومجالس الخدمات المشتركة وأخيرا تجربة دمج البلديات توصلنا إلى العديد من الاستنتاجات كما يلي :أنه لم تعد القوانين والأنظمة المتعلقة بالمحليات تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اليوم؛ ذلك لأن هذه الأوضاع قد تغيرت جذريا من كافة النواحي السياسية والاقتصادية، والاجتماعية ، أن هناك عدم توازن في التنمية بين الجماعات المحلية وتتركز التنمية في العاصمة وفي المدن الكبرى في مراكز المحافظات ، زيادة مطالبة المواطنين بالحصول على مزيد من الخدمات وتحسين مستوى هذه الخدمات وترتفع المطالبة بازدياد عدد السكان من جهة وارتفاع الوعي الثقافي من جهة أخرى.

الفروض النظرية

1-لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة الاستفادة من الدورات التدريبية)

2-"لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة المشاركة من الدورات التدريبية)

3-"لا يسهم بعد التكيف للبلديات إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

4-"لا يسهم بعد التكيف للبلديات إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

5-"لا يسهم بعد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والجمعيات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى للبلديات، التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

6-"لا يسهم أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى عبر المحافظة ، التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

اتضح من الجزء الأول من الدراسة الراهنه والمتعلق بالإطار النظرى والمرجعى السابق بيانه ان موضوع الدراسة الحالية يتسم بقدر من الشمول والإتساع إذ أن الهدف العام من الدراسة يتمثل فى دراسة دور أجهزة البلديات فى التنمية الريفية من خلال التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للعاملين بالبلديات ومدى كفاءة الجوانب الفنية بالبلديات فى تحقيق التنمية الريفية ، التعرف على مستوى الرضا الوظيفى للعاملين بالبلديات ، التعرف على مدى تحقيق بالبلديات لأدوارها فى التنمية الريفية ، التعرف على المشكلات والعقبات التى تواجه مشروعات التنمية الريفية المنفذة من خلال تلك البلديات والحلول المقترحة لمواجهة تلك المشكلات والعقبات التى تواجه مشروعات التنمية الريفية المنفذة من خلال البلديات.

وقد استفادت الدراسة من العرض السابق بيانه وذلك للإعداد للدراسة الميدانية، ثم تحديد الأبعاد والمتغيرات كمؤثرات بحثية وصياغة مفهوماتها وكيفية قياسها ثم تحليل البيانات الميدانية واستخلاص النتائج منها ، وقد تم تغطية كافة هذه المؤثرات من خلال تناول النقاط التالية:

اولاً: نوع الدراســة و منهجهــا المستخـــــدم.

ثانيا: مجال الدراسة الجغرافى والبشرى.

ثالثا: اسلوب و أدوات جمـــع البيانات الميدانية.

وفيما يلى إستعراض تفصيلى لهذه النقاط على الترتيب كالتالى:

-نوع الدراسة ومنهجها المستخدم :

يتحدد نوع الدراسة على مستوى المعلومات المتوفرة لدى الباحث وعلى أساس الهدف الرئيسى للبحث، بينما يشير مفهوم المنهج إلى كيفية أو الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث. (حسن ،1980 ، ص ص 133-134)

وتصنف الدراسات الإجتماعية إلى ثلاث أنواع هى:

1- الدراسات الكشفية Exploratory Studies :

يستخدم هذا النوع من الدراسات عندما يراد التعرف على ظاهرة معينة لإكتشاف معارف وأفكار جديدة بطريقة تساعد على تحديد المشكلة البحثية بكل دقة ، ووضع و إستخلاص بعض الفروض بصورة يسهل إختيارها ، أى أنها تستهدف تحقيق غايات أو وظائف وتوضيح بعض المفاهيم وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث ، وجمع معلومات حول الإمكانيات العلمية لإجراء بحث عن المواقف الفعلية وحصر المشكلات التى يعتبرها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الإجتماعية. (أبو طاحون ، 1998، ص 29)

2- الدراسات الوصفية Descriptive Studies :

المنهج الوصفى هو الذى يختص بوصف الحقائق الراهنة المتعلقة بتطبيق الظاهرة أو الموقف أو جماعة من الناس أو مجموعة من الأحداث ، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافياً ، وتصنف الدراسات الوصفية إلى:

أ- الدراسة المسحية:

وهى تعتبر دراسة شاملة لعدد كبير من الحالات نسبياً فى وقت معين ، كما أنها لا تهتم بصفات الأفراد كأفراد ، ولكنها تهتم بالإحصائيات العامة التى تنتج عندما يتم استخلاص البيانات من حالة معينة.

ب- دراسة الحالة:

وهى المنهج الذى يقوم على دراسة وحدة واحدة شخص كان أو أسرة أو قرية أو نظاماً إجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعات عاماً.

ج- دراسة النمو والتطور:

وهى الدراسة التى تتناول التغيرات التى تحدث للظاهرة بمرور الزمن ويستفاد بهذا النوع من البحوث فى الدراسات التى تتناول مراحل النمو.

3- الدراسات التى تختبر الفروض السببية Testing of causal Studies hypotheses:

وهذه الدراسات تهدف إلى التحقيق من صحة الفروض حيث أنها تتناول الأسباب المختلفة والمحتملة المؤدية إلى الظواهر الإجتماعية.

وفى هذه الدراسة الراهنة تم الإعتماد على المنهج الوصفى حيث استخدم نمط البحث المسحى لتحليل وتفسير دور البلديات فى التنمية الريفية.

-مجال الدراسة:

يشير مجال الدراسة هنا إلى: المجال الجغرافى ، المجال المؤسسى ، المجال البشرى والزمنى، وفيما يلى استعراض تفصيلى لطريقة إختيار كل مجال من المجالات السابقة:

أ- المجال الجغرافى:

ويقصد به المنطقة التى يجب فيها البحث حيث تم اختيار محافظة جرش كمجال جغرافى وذلك لعدد مبررات هى: أن محافظة جرش تمثل المحطة الأصلية ومحل إقامة وعمل الباحث ، ومن ثم توفر تسهيلات بحثية لا تتوفر للباحث حال إختيار محافظات أخرى. وعلى ذلك فإن معيار إختيار منطقة البحث أو محاله الجغرافى سيكون المحدد الأكثر ترجيحاً له هو معيار الوقت والجهد التى تتطلبها الدراسة الميدانية فيما لايتعارض مع محددات اختيار مجتمع البحث.

ب-المجال البشرى:

يقصد بالمجال البشرى الأفراد الذين سيطبق عليهم أداة البحث الميدانى كممثلين لمنقطة الدراسة والتى تقسم إلى خمسة بلديات (جرش الكبرى ، النسيم ، باب

عمان ، برما ، المعراض) وتتكون هذه البلديات من 15 منطقة محلية ، وقد تم إختيار عدد 3 مبحوثين من كل منطقة وذلك ليمثلوا المجالس البلدية والتنفيذية فيها وبذلك أصبح إجمالى العينة (45) مبحوث بمنطقة الدراسة والتى تم إختيارهم بطريقة قصدية.

متغيرات الدراسة:

تم اختيار متغيرات الدراسة اعتماداً على الإطار النظرى خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التنظيمية (التنسيق والتكامل) بين أجهزة البلديات بمحافظة جرش .حيث تم اختيار عدد من هذه المتغيرات كالتالى:

1-متغيرات الدراسة المستقلة: وهى تشمل:

- المتغيرات الشخصية:

وهى تتضمن بيانات عن سن المبحوث وتم قياسة كرقم مطلق ، والمستوى التعليمى للمبحوث وهو (مؤهل متوسط – مؤهل جامعي – مؤهل فوق جامعي) وتم قياسة كما يلي: 1 ، 2 ، 3، والخبرة الوظيفية للمبحوث وهو عبارة عن سؤال المبحوث عدد سنوات خبرته بالعمل بالبلديات حتى وقت الاستبيان ، وتم قياس كرقم مطلق، والحالة الاجتماعية للمبحوث وشملت (أعزب ، متزوج ، أرمل ، مطلق) الأوزات الآتية بالترتيب 1 ، 2 ، 3 ،4 على الترتيب، وكفاية الدخل للمبحوث وأخذت فئات الإجابة الدرجات الآتية:كاف تماماً=3 ، كاف لحد ما =2، غير كاف=1 ،وحصول المبحوث على دورات تدريبية وأخذت فئات الإجابة الدرجات الآتية: استفادة كبيرة=3، متوسطة =2 ، ضعيفة=1 ، ومدى احتياج المبحوث لدورات تدريبية وأخذت فئات الإجابة نعم1 ، لا2.

-متغيرات الدراسة الخاصة بالمشروعات :

ويشمل على: الموقف من تنفيذ المشروعات بمحافظة جرش وهو عبارة عن سؤال المبحوث عن عدد من المشروعات الخاصة بالبنية التحتية والزراعة وكانت الاستجابات كما يلى: انتهى العمل به ، مستمر ، متوقف وأعطيت الاستجابات 1 ، 2 ، 3 على الترتيب، درجة مشاركة المواطنين في المشروعات وتم سؤال المبحوث عن درجة مشاركته في تلك المشروعات لأشارك ، مشاركة جيدة ، مشاركة متوسطة ، مشاركة ضعيفة وكانت الاستجابات 1 ، 2 ، 3 ، 4 على الترتيب.

-متغيرات الدراسة التابعة (التفاعل والتنسيق والتكامل): ويشمل على: التكامل الأفقى ، التكامل الرأسى ، التكامل الأفقى والرأسى عبر المحافظة.

-أسلوب جمع البيانات:

تم الإعتماد على إستمارة إستبيان تم إستيفاؤها عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين للحصول على البيانات الميدانية اللازمة لإختبار فروض الدراسة. وقد روعى أثناء تصميم الاستمارة عدم تكرار الأسئلة واختيار صيغة تصلح لكلا منهم قدر الإمكان.

سادسا: المفاهيم الإجرائية للدراسة:

المفهوم الإجرائى هو الذى يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع فى ملاحظته أو قياسه أو تسجيله ، وأن التعريفات الإجرائية تصل بالمعجمات إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الموضوع فى ذهنه وذهن الذى يقرأ البحث وفى هذا الجزء من الدراسة سيتم توضيح بعض المصطلحات والمفهومات التى يمكن تعريفها إجرائياً على النحو التالى: **(حسن ، 1980 ، ص ص 177- 178)**

1- التنسيق والتكامل بين البلديات والجمعيات:

يقصد بها قدرة المنظمة على تحقيق وإجراء ترتيبات في التنظيم بهدف ربط الأنظمة الفرعية للتنظيم مع بعضها بعضاً للوصول إلى أهداف محددة دون تكرار وازدواجية وبدون فجوات أو صراعات تنظيمية لإمكانية تحقيق التكامل بهدف تحقيق التنمية الريفية.

2-التنمية الريفية:

ويقصد بها تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

3-الكفاءة والفاعلية:

ويقصد بها هذا التحول العميق الذي مس المجتمع، حيث أن هذه التغييرات لعبت دورا في إدخال هذا المصطلح في ظل المرونة والتطور التكنولوجي السريع ، كما أنها تعتبر تلك التركيبة التي تجمع بين المعارف والمهارة والسلوكيات التي تمارس في سياق محدد والتي يمكن ملاحظتها أثناء العمل، وتقوم المؤسسة بتحديدها، تقييمها، تثبيتها وتطويرها.

أدوات التحليل الإحصائى:

وقد أستخدم فى هذه الدراسة عدد من الأدوات والمقاييس الإحصائيه الوصفية والتحليلية وهى: العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية ومربع كاى للفروق وتحليل الانحدار الخطى المتعدد فى معالجة البيانات وتحليلها.

النتائج والمناقشات

يشمل هذا الجزء من الدراسة استعراض تفصيلى لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بعد تحليل البيانات التى تم جمعها من العينة المختارة. وقد تم تصنيف تلك النتائج إلى عدة نقاط رئيسية تم من خلالها تحقيق أهداف الدراسة الراهنة ، وهذه النقاط هى:

-وصف عينة الدراسة (الخصائص الشخصية والاجتماعية والمتغيرات المتعلقة بالبلديات) بمحافظة جرش.

-العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة وبين كل بعد من أبعاد المتغير التابع لأفراد العينة.

-تقدير نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الكلى المحدد لأبعاد المتغير التابع.

-وصف عينة الدراسة للمبحوثين بمحافظة جرش:

لتحقيق الهدف الأول من الدراسة الراهنة تم استعراض وصف وتحليل الخصائص الشخصية والاجتماعية للمبحوثين ، والمتغيرات المتعلقة بأبعاد المنظمة ، وأبعاد الفاعلية فى أجهزة الإدارة المحلية ، والتفاعل والتنسيق والتكامل بين الإدارة المحلية والجمعيات العاملة فى التنمية الريفية ، وأخيرا مؤشرات التنمية الريفية بمجتمع الدراسة، وفيما يلى استعراض لأهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن:

1-العمر الحالى للمبحوثين:

ويقصد به العمر الحالى للمبحوثين وقت جمع البيانات ، والجدول التالى يوضح التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لعمرهم الحالى من واقع الشئون الخاصة بالعاملين بالبلديات المختلفة كما يلى:

جدول 1. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لعمرهم الحالى

السـن	عدد	%
من 28 - 38 سنة	17	37.8
من 39 - 49 سنة	12	26.7
من 50 سنة فأكثـر	16	35.5
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من هذا الجدول أنه جاء عدد (17 مبحوث) بنسبة 37.8% كان عمرهم (من 28 - 38 سنة) ، بينما هناك (16 مبحوث) بنسبة 35.5% من أفراد العينة تراوح عمرهم من (39-49 سنة) ، وأخيراً يوجد (12 مبحوث) بنسبة 26.7% من أفراد العينة تراوح عمرهم من (50 سنة فأكثر).

2-المؤهل العلمى للمبحوثين:

ويقصد به المستوى التعليمى للمبحوثين وقت جمع البيانات سواء كان (أقل من متوسط ، متوسط ، جامعى ، فوق جامعى) والجدول التالى يوضح التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمى:

جدول 2. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمى للمبحوثين

المستوى التعليمى	عدد	%
مؤهل أقل من متوسط	3	6.7
مؤهـل متوسـط	8	17.7
مؤهـل جامعـى	22	48.9
مؤهل فوق جامعـى	12	26.7
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من هذا الجدول أن (2) مبحوث بنسبة 48.9% من أفراد العينة حاصلين على مؤهل جامعى. فى حين كان (12) مبحوث من أفراد العينة بنسبة 26.7% حاصلين على مؤهل فوق الجامعى ، فى حين جاء (8) مبحوث بنسبة 17.7% من أفراد العينة حاصلون على مؤهل متوسط ، وأخيرا (3) مبحوث بنسبة 6.7% من أفراد العينة حاصل على مؤهل أقل من المتوسط.

3-الخبرة الوظيفية:

ويقصد به عدد سنوات الخبرة ، وعدد سنوات العمل وقت جمع البيانات،والجداول التالية توضح التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لعدد سنوات الخبرة من خلال عدد سنوات العمل كما يلى:

يتبين من الجدول رقم (3) أن 18 مبحوث بنسبة 40.0% من أفراد العينة لديهم خبره للعمل بالبلديات من (14-26سنة). فى حين كان (15) مبحوث من أفراد العينة بنسبة 33.3% لديهم خبره للعمل بالبلديات من (1-13سنة). فى حين يوجد (9) مبحوث من أفراد العينة بنسبة 20.0% لديهم خبره للعمل بالبلديات من (27 سنة فأكثر). وأخيرا يوجد (3) مبحوث بنسبة 6.7% لا يوجد لديهم خبره للعمل بالبلديات .

جدول 3. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لعدد سنوات الخبرة للمبحوثين

عدد سنوات العمل	عدد	%
لا يوجد خبرة	3	6.7
من (1-13) سنة	15	33.3
من (14-26) سنة	18	40.0
27 سنة فأكثر	9	20.0
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

4-الحالة الاجتماعية:

ويقصد بها الحالة الاجتماعية للمبحوثين سواء كان (أعزب ، متزوج ، مطلق ، أرمل) وقت جمع البيانات ، والجدول التالى يوضح التوزيع والنسبة المئوية وفقاً للحالة الزواجية للمبحوثين كما يلى:

جدول 4. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً للحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الزواجية	عدد	%
أعزب	3	6.7
متزوج	38	84.5
مطلق	2	4.4
أرمل	2	4.4
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (4) أن (38) مبحوث بنسبة 84.5% من أفراد العينة متزوجين. بينما يوجد (3) مبحوثين بنسبة 6.7% أعزب. وأخيراً يوجد (2) مبحوث بنسبة 4.4% من أفراد العينة أرمل ومطلق.

5- كفاية الدخل الشهرى:

ويقصد بها مدى كفاية الدخل الشهرى لأسر المبحوثين وقت جمع البيانات ، والجدول التالى يوضح التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لكفاية لدخل الشهرى لدى المبحوثين كما يلى:

يتضح من هذا الجدول أن (20) مبحوث بنسبة 44.4% من أفراد العينة يرون أن الدخل الشهرى كاف لحد ما . فى حين يرى (17) مبحوث بنسبة 37.8% من أفراد العينة أن الدخل الشهرى كاف. وأخيراً يوجد (8) مبحوث بنسبة 17.8% من أفراد العينة يرون أن الدخل الشهرى غير كاف.

جدول 5. التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لكفاية الدخل الشهرى للمبحوثين

كفاية الدخل الشهرى	عدد	%
كاف	17	37.8
كاف لحد ما	20	44.4
غير كاف	8	17.8
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

6-الدورات التدريبية:

ويقصد بها الدورات التدريبية التى كان قد حصل عليها المبحوثين وقت جمع البيانات ، والجدول التالى يوضح التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لحصول المبحوثين على دورات تدريبية كما يلى:

جدول 6. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لحصول المبحوثين على دورات تدريبية

الحصول على دورات تدريبية	عدد	%
نعم	35	77.8
لا	10	22.2
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من هذا الجدول أن (35) مبحوث بنسبة 77.8% من أفراد العينة حصلوا على دورات تدريبية. بينما يوجد (10) مبحوث بنسبة 22.2% من أفراد العينة لم يحصلوا على دورات تدريبية.

جدول 7. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لعدد الدورات التدريبية التى حصل عليها المبحوثين

الحصول على دورات تدريبية	عدد	%
لا يوجد	10	22.2
من (1-5) دورة	7	15.6
من (5-10) دورة	19	42.2
أكثر من 10 دورة	9	20.2
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن (19) مبحوث بنسبة 42.2% حصلو على من 5-10 دورة تدريبية ، فى حين أن (10) مبحوث بنسبة 22.2% لم يحصلوا على دورات تدريبية. في حين يوجد (9) مبحوث بنسبة 20.2% حصلوا على أكثر من 10 دورات تدريبية ، وأخيرا يوجد (7) مبحوث بنسبة 15.6% حصلو على عدد (1-5) دورة.

جدول 8. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لنوع الدورات التدريبية التى حصل عليها المبحوثين

نوع الدورات التدريبية	عدد	%
دورة التخطيط العمرانى	12	26.7
دورات فى مجال الشئون المالية	5	11.1
دورة فن التعامل مع الجمهور	20	44.4
إعداد القيادات لتولى مناصب الإدارة العليا	15	33.3
التنمية الريفية المتكاملة	12	26.7
المشاركة الشعبية وتحريك الجهود التطوعية	7	15.6
دعم واتخاذ القرار	5	11.1
دورات فى مجال الإدارة الهندسية	9	20.0
الإجمـالى	-	-

(*) يوجد لدى المبحوث أكثر من استجابة.

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من هذا الجدول أن أكثر (5) دورات تدريبية حصل عليها المبحوثين كانت: (دورة فن التعامل مع الجمهور ، إعداد القيادات لتولى مناصب الإدارة العليا ، دورة التخطيط العمرانى ، التنمية الريفية المتكاملة ،مجال الإدارة الهندسية) بنسب 44.4% ، 33.3% ، 26.7% ، 26.7% ، 20.0% على الترتيب من أفراد العينة. بينما كان اقل (3) دورات تدريبية حصل عليها المبحوثين: (المشاركة الشعبية وتحريك الجهود الجهود التطوعية ، دورات فى مجال الشئون المالية ، دعم وإتخاذ القرار) بنسب 15.6% ، 11.1% ، 11.1% على الترتيب من أفراد العينة.

يتضح من هذا الجدول أن (9) مبحوث بنسبة 71.1% من أفراد العينة استفادوا بدرجة كبيرة من الدورات التدريبية. فى حين استفاد من هذه الدورات التدريبية بدرجة متوسطة عدد (11) مبحوث بنسبة 24.4% من أفراد العينة وأخيرا يوجد (2) مبحوث بنسبة 4.5% قد إستفادوا بدرجة منخفضة.

جدول 9. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لدرجة إستفادة المبحوثين من الدورات التدريبية

درجة الاستفادة من الدورات التدريبية	عدد	%
كبيرة	32	71.1
متوسطة	11	24.4
منخفضة	2	4.5
الإجمـالى	45	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

-نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية و مدى كفاءة الجوانب الفنية بالبلديات فى تحقيق التنمية الريفية بمحافظة جرش:

أ- نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الأول تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:"لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة الاستفادة من الدورات التدريبية) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن.

جدول 10. نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى
1-السـن.	0.037	0.181	1.443	0.166
2-المستوى التعليمى.	0.041	0.138-	0.126-	0.015-
3-عدد سنوات الخبرة.	0.041	0.035-	0.351-	0.032-
4-الحالة الاجتماعية.	0.023	0.453	0.287	0.024
5-كفاية الدخـل.	0.073-	1.644-	1.670-	0.136-
6-الحصـول على الدورات التدريبية.	0.036	3.956-	**2.222-	0.240-
7-درجة الاستفادة من الدورات التدريبية.	0.221	0.822	**4.119	0.439
معامل الارتباط المتعدد R = 0.326		معامل التحديد المعدل R^2 = 0.074		
قيمة (ف) المحسوبة =2.522		مستوى المعنوية = 0.010**		

(**) معنوية عند مستوى 0.01. **(*) معنوية عند مستوى 0.05.**

وباستعراض ما ورد بالجدول السابق تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

وجود علاقة ارتباطية طردية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين كل من (الحصول على الدورات التدريبية ، ودرجة الاستفادة من الدورات التدريبية) عند مستوى معنوية 0.01.

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.074 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 7.4% من التباين فى قيمة المتغير التابع (الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 2.522.

كما أوضحت النتائج أن هناك متغيرين هما الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية) وهذين المتغيرين هما: (درجة الاستفادة من الدورات التدريبية ، والحصول على الدورات التدريبية) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لهذين المتغيرين -.0240 ، 0.439 على الترتيب.

وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة الاستفادة من الدورات التدريبية) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش.

ب- نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية وبين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الثانى تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:"لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة المشاركة من الدورات التدريبية) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن.

جدول 11. نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية وبين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى
1-السـن.	0.036	1.132	1.502	0.200
2-المستوى التعليمى.	0.055	2.743	0.454	0.038
3-عدد سنوات الخبرة.	0.061-	0.330-	0.630-	0.055-
4-الحالة الاجتماعية.	0.017-	3.144-	0.335-	0.026-
5-كفاية الدخـل.	0.117-	7.431-	1.297-	0.107-
6-الحصـول على الدورات التدريبية.	0.124-	3.736-	0.373-	0.042-
7-درجة الاستفادة من الدورات التدريبية.	0.144-	0.884-	0.734-	0.083-
معامل الارتباط المتعدد R = 0.215		معامل التحديد المعدل R^2 = 0.019		
قيمة (ف) المحسوبة = 1.030		مستوى المعنوية = 0.410		

(**) معنوية عند مستوى 0.01. (*) معنوية عند مستوى 0.05.

وباستعراض ما ورد بالجدول السابق تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

عدم وجود علاقة معنوية بين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية وبين الخصائص الشخصية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة المشاركة من الدورات التدريبية).

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد بلغ 0.019 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 1.9% من التباين فى قيمة المتغير التابع (درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية) وهى قيمة غير معنوية وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 1.030.

وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض البحثى البديل وقبول الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (السن ، المستوى التعليمى ، عدد سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية ، كفاية الدخل ، الحصول على الدورات التدريبية ، درجة المشاركة من الدورات التدريبية) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش.

-نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكيف للبلديات وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية ودرجة المشاركة فى المشروعات بمحافظة جرش:

أ-نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكيف للبلديات وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الثالث تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:"لا يسهم بعد التكيف للبلديات إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن.

جدول 12. نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكيف للبلديات وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى
1- بعد التكيـــف.	0.299	0.433	4.122**	0.312
معامل الارتباط المتعدد R = 0.311		معامل التحديد المعدل R^2 = 0.091		
قيمة (ف) المحسوبة = 16.436		مستوى المعنوية = 0.00**		

(**) معنوية عند مستوى 0.01. (*) معنوية عند مستوى 0.05.

وباستعراض ما ورد بالجدول السابق تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

وجود علاقة ارتباطية طردية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين (بعد التكيف للبلديات) عند مستوى معنوية 0.01.

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد للمتغير بلغ 0.091 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 9.1% من التباين فى قيمة المتغير التابع (الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 16.436.

كما أوضحت النتائج أن هناك متغير هو الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية) وهذا المتغير هو: (بعد التكيف للبلديات) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لذلك المتغير 0.312.

وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا يسهم بعد التكيف للبلديات إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

ب- نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكيف للبلديات وبين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الرابع تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:"لا يسهم بعد التكيف للبلديات إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن.

جدول 13. نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكيف للبلديات وبين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى
1- بعد التكيـــف.	0.355	3.320	5.250**	0.365
معامل الارتباط المتعدد R = 0.354		معامل التحديد المعدل R^2 = 0.127		
قيمة (ف) المحسوبة = 22.703		مستوى المعنوية = 0.00**		

(**) معنوية عند مستوى 0.01. (*) معنوية عند مستوى 0.05.

وباستعراض ما ورد بالجدول السابق تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية وبين (بعد التكيف للبلديات) عند مستوى معنوية 0.01.

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد لذلك المتغير بلغ 0.127 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 12.7% من التباين فى قيمة المتغير التابع (درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 22.703.

كما أوضحت النتائج أن هناك متغير هو الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية) وهذا المتغير هو: (بعد التكيف للبلديات) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لذلك المتغير 0.365.

وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا يسهم بعد التكيف للبلديات إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

-نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكامل للعلاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات المحلية وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية ودرجة المشاركة فى المشروعات بمحافظة جرش:

أ- نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكامل للعلاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات البلديات وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الخامس تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:"لا يسهم بعد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والجمعيات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى للبلديات، التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن.

جدول 14. نتائج تحليل الانحدار بين أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات وبين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى
1- التكامل الأفقـــى.	0.162	1.246	2.032	0.262
2- التكامل الأفقى عبر المحافظة.	0.193	3.311	1.069	0.139
3- التكامــل الرأســى.	0.087	0.566-	0.773-	0.116-
معامل الارتباط المتعدد R = 0.258		معامل التحديد المعدل R^2 = 0.044		
قيمة (ف) المحسوبة = 2.122		مستوى المعنوية = 0.067		

(**) معنوية عند مستوى 0.01. (*) معنوية عند مستوى 0.05.

وباستعراض ما ورد بالجدول السابق تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

عدم وجود علاقة معنوية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى عبر المحافظة ، التكامل الرأسى).

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.044 مما يعنى أن المحددات الواردة بالجدول السابق تفسر نحو 4.4% من التباين فى قيمة المتغير التابع (الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية) وهى قيمة غير معنوية وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 2.122.

وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض البحثى البديل وقبول الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا يسهم أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى عبر المحافظة ، التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

ب- نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكامل للعلاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات وبين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى السادس تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:"لا يسهم أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى عبر المحافظة ، التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذا الشأن.

جدول 15. نتائج تحليل الانحدار بين أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات وبين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى
1- التكامل الأفقـــى.	0.191	6.888	*2.049	0.257
2- التكامل الأفقى عبر البلديات.	0.217	14.655	0.950	0.128
3- التكامــل الرأســى.	0.053	7.872-	1.883-	0.226-
معامل الارتباط المتعدد R = 0.333		معامل التحديد المعدل R^2 = 0.076		
قيمة (ف) المحسوبة = 3.264		مستوى المعنوية = 0.002**		

(**) معنوية عند مستوى 0.01. (*) معنوية عند مستوى 0.05.

وباستعراض ما ورد بالجدول السابق تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية وبين (بعد التكامل الأفقى لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات) عند مستوى معنوية 0.01.

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.076 مما يعنى أن المحددات الواردة بالجدول السابق تفسر نحو 7.6% من التباين فى قيمة المتغير التابع (درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 3.264.

كما أوضحت النتائج أن هناك متغير هو الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية) وهذا المتغير هو: (بعد التكامل الأفقى لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لتلك المتغيرات 0.226 على الترتيب.

وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا يسهم أبعاد التكامل لوجود علاقة بين الجمعيات والإدارات والهيئات والبلديات التالية (التكامل الأفقى ، التكامل الأفقى عبر المحافظة ، التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية بمحافظة جرش".

-أهم المشكلات التى تعوق أداء البلديات:

-مشكلات خاصة بالتخطيط:

اتضح من الجدول أن نسبة من المبحوثين ترى أنه يوجد عدد من مشكلات التخطيط التى تعوق اداء البلديات وهى (عدم توافر بيانات كافية للتخطيط للمشروعات ، العشوائية وعدم التنسيق، مركزية التخطيط للمشروعات والمبانى ، عدم كفاية العمال لإدارة أعمال التخطيط بالمشروعات) ، وكانت النسب 37.5% ، 25.0% ، 18.75% ، 18.75% من أفراد العينة على الترتيب.

جدول 16. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لمشكلات التخطيط التى تعوق أداء البلديات

مشكلات التخطيط	عدد	%
العشوائية وعدم التنسيق	20	25.0
مركزية التخطيط للمشروعات والمبانى.	15	18.75
عدم وجود بيانات كافية للتخطيط للمشروعات.	30	37.5
عدم كفاية العمال لإدارة أعمال التخطيط بالمشروعات.	15	18.75
الإجمــالى	80(*)	100

(*) تشير إلي إختيار المبحوث أكثر من إستجابة
المصدر: استمارة الاستبيان.

- مشكلات تمويلية ومالية:

اتضح من الجدول أن نسبة من المبحوثين ترى أنه يوجد عدد من المشكلات التمويلية والمالية التى تعوق اداء البلديات وهى (قلة الميزانيات للمشروعات ، عدم كفاية التمويل المالى لأداء بعض المهام والخدمات) ، وكانت النسب 55.5% ، 44.5% من أفراد العينة على الترتيب.

جدول 17. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً للمشكلات التمويلية والمالية التى تعوق أداء البلديات

المشكلات التمويلية والمالية	عدد	%
قلة الميزانيات للمشروعات.	25	55.5
عدم كفاية التمويل المالى لأداء بعض المهام والخدمات.	20	44.5
الإجمــالى	45	100

المصدر: استمارة الاستبيان.

- مشكلات إدارية وتنظيمية:

اتضح من الجدول أن نسبة من المبحوثين ترى أنه يوجد عدد من المشكلات الأدارية والتنظيمية التى تعوق اداء البلديات وهى (عدم وضع الكفاءة المناسبة فى المكان المناسب ، قلة العاملين فى البلديات المختلفة وعدم التوازن بينهم فى البلديات) ، وكانت النسب 44.5% ، 55.5% من أفراد العينة على الترتيب.

جدول 18. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً للمشكلات الإدارية والتنظيمية التى تعوق أداء البلديات

المشكلات الإدارية والتنظيمية	عدد	%
عدم وضع الكفاءة المناسبة فى المكان السليم.	20	44.5
قلة العاملين فى البلديات المختلفة وعدم التوازن بينهم.	25	55.5
الإجمــالى	45	100

(*) تم اختيار أكثر من استجابة.
المصدر: استمارة الاستبيان.

- مشكلات مجتمعية:

اتضح من الجدول السابق أن نسبة من المبحوثين ترى أنه يوجد عدد من المشكلات المجتمعية التى تعوق اداء البلديات وهى (عدم تعاون بعض المواطنين مع البلديات، ضعف المشاركة الشعبية ، عدم إدراك بعض المواطنين لأهمية بعض المشروعات) ، وكانت النسب 34.2% ، 20.5% ، 45.3% من أفراد العينة على الترتيب.

جدول 19. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً للمشكلات المجتمعية التى تعوق أداء البلديات

المشكلات المجتمعية	عدد	%
عدم تعاون بعض المواطنين مع البلديات.	25	34.2
ضعف المشاركة الشعبية من المواطنين.	15	20.5
عدم إدراك بعض المواطنين لأهمية بعض المشروعات	33	45.3
الإجمــالى	73(*)	100

(*) تم اختيار أكثر من استجابة.
المصدر: استمارة الاستبيان.

الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات وعقبات مشروعات التنمية الريفية المنفذة من خلال البلديات.

أوضحت نتائج الجدول أن نسبة من المبحوثين اقترحت مجموعة من الحلول للمشكلات التى تعوق اداء البلديات وهى (تدريب العاملين وشرح اللوائح الجديدة لهم ،

الرقابة والمتابعة على المشروعات ، اللامركزية فى اتخاذ القرار ، زيادة الدعم المالى للبلديات، تشجيع المواطنين على المشاركة فى المشروعات) ، وكانت النسب 15.5% ، 14.1% ، 12.7% ،29.5% ، 28.2% من أفراد العينة على الترتيب.

جدول 20. التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفقاً لمقترحات النهوض بأداء الوحداة المحلية والإدارة المحلية ككل

المقترحات	عدد	%
تدريب العاملين وشرح اللوائح الجديدة لهم.	22	15.5
الرقابة والمتابعة على المشروعات.	20	14.1
اللامركزية فى اتخاذ القرار.	18	12.7
زيادة الدعم المالى للبلديات.	42	29.5
تشجيع المواطنين على المشاركة فى المشروعات.	40	28.2
الإجمـالى	142(*)	100

(*) تم اختيار أكثر من استجابة.
المصدر: استمارة الاستبيان.

المراجع

أبو حسين ، ابتهال محمد كمال : (1999) " التنشئة الاجتماعية في قريتين مصريتين : دراسة اجتماعية تحليلية للمحددات والفروق في التنشئة الاجتماعية بين قريتين بمحافظة دمياط " ، مجلة العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد 24 ، عدد (3).

أبو طاحون ، عدلى على: (1998) ، "مناهج وإجراءات البحث الإجتماعى" ، الجزء الثانى ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية.

الرامخ ، السيد محمد ، السيد عبد المعطى ، محمد أحمد بيومي ، سامية محمد جابر ، نادية محمد عمر : (2002) ، " نظرية علم الاجتماع – الاتجاهات الحديثة والمعاصرة " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

الشمايلة ، عمار يوسف محمد (2022)، أهم المشكلات التي تواجه المجالس البلدية والوسائل الكفيلة بحلها ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد (6) العدد (6)

الطعامنة، محمد، ، 1993 ، الطهراوي، 2004 ، مجالس الخدمات المشتركة، مجلة الإدارة العامة، العدد 81 ، الطهراوي، هاني علي، ، 2004 ، قانون الإدارة المحلية، دار الثقافة، عمان، .

العواملة ، بسام (2023) : مدى فعالية الإدارة المحلية في الأردن ، دراسة حالة بلدية جرش الكبرى ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، العدد الخامس والعشرون

الهقيش ، نور سليمان اليمامي ، 2022 ، أردنيات في المجالس البلدية : مشاركة المرأة في المجالس البلدية في الأردن ، المجلة العلمية للنشر العلمى، العدد 41، الأردن

الهندى ، أسامة عطية:(2012) ، دور أجهزة الإدارة المحلية فى التنمية الريفية "دراسة ميدانية فى الوحدات المحلية بمحافظة دمياط"،رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة.

حسن ، عبد الباسط محمد: (1980) ، "أصول البحث الإجتماعى" ، الطبعة السابعة ، مكتبة وهبة ، القاهرة.

شويات، هبة (2023) دور البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة: بلدية كفرنجة الجديدة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد 4 ، المجلد2

عبد الرحمن ، عبد الله محمد : (2003) ،" النظرية في علم الاجتماع " " النظرية السوسيولوجية المعاصرة "، الجزء الثاني ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية.

قانون البلديات"، الجريدة الرسمية، 2022.

قرار محكمة العدل العليا سنة 1992

قطاع البلديات والإدارة المحلية"، مئوية الدولة الأردنية، 2022.

منصور ، أميرة هاشم عبد القادر محمد : (2000) ، " صراع الأدوار التي تؤديها المرأة الريفية في بعض العمليات الإجتماعية بإحدى القرى بمحافظة الدقهلية " ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة – جامعة المنصورة.

وزارة الإدارة المحلية"، الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية، 2022.

The Importance and Role of Municipal Agencies in Integrated Rural Development in Jerash Governorate “Field Study in Jerash Governorate, Hashemite Kingdom of Jordan”

Abu Harb, S. F.; R. A. Al-Tarawneh and M. S. Altarawina

Department of Economics and Agricultural Extension - Faculty of Agriculture - Jerash University

ABSTRACT

This research aimed to identify the personal and social characteristics and variables related to municipalities in Jerash Governorate, proposed solutions to confront the problems and obstacles of rural development projects implemented through municipalities. Five municipalities were selected as follows in Jerash Governorate (Greater Jerash, Al-Naseem, Bab Amman, Barma, Al-Maarad). These municipalities consist of 15 local areas. Three respondents were selected from each area to represent the municipal and executive councils in them, and thus the total sample became (45) respondents in the study area, who were chosen intentionally. The study reached a number of results, the most important of which are: the existence of a direct correlation between the position on implementing rural development projects and each of (obtaining training courses, and the degree of benefit from training courses) at a significance level of 0.01, , and the existence of a direct correlation between the degree of participation in rural development projects and (the horizontal integration dimension due to the existence of a relationship between associations, administrations, bodies and municipalities) at a significance level of 0.01. It became clear to the respondents that there are a number of planning problems that hinder the performance of local units, namely (the lack of sufficient data for planning projects, randomness and lack of coordination, centralization of planning for projects and buildings, insufficient workers to manage planning work in projects)

Keywords: Coordination and integration, efficiency and effectiveness, rural development